

خاتمة المستدرك

[238] انتهى (1). وملخص هذه الاقوال: إن هذا الكتاب للرضا عليه السلام تأليفاً، أو إملاءً، أم لا؟ وعلى الثاني هل هو داخل في جملة الاخبار القوية أو الضعاف، أو لا؟ وعلى الثاني هل يعرف مؤلفه أم لا؟ ذهب إلى كل واحد منها ذاهب، على حسب اختلافهم في الكثرة والقلة، والذي أعتقده أن إملاء بعض الكتاب منه عليه السلام، والباقي لاحمد بن محمد بن عيسى الاشعري، وهو داخل في نواتره. وللسيد السند المحقق، السيد محسن الاعرجي الكاظمي كلام فيه يؤيد ما اعتقدنا، وإن لم يكن للوجه الذي دعانا إليه، قال رحمه الله في شرح مقدمات الحقائق، عند تعرض صاحبه للفقهاء الرضوي ما لفظه: وأما الكتاب الشريف، المثرى بهذه النسبة العليا، فالذي يقضي به التصفح والاستقراء أنه لبعض أصحابه عليه السلام، يحكي في الغالب كلامه عليه السلام ويجعله هو الاصل، حتى كأنه عليه السلام هو المتكلم الحاكي، فيقول: قال أبي، وربما حكى عن غيره من الاصحاب مثل صفوان، ويونس، وابن أبي عمير، وغيرهم، ويقول بهذا الاعتبار: قال العالم عليه السلام، ويعنيه عليه السلام. وأما أن جمعه له فيمكان من البعد، فكيف كان فأقصاه أن يكون وجادة، وأين هو من الرواية! وكذا الحال فيما نقله المجلسي في البحار، من الكتب القديمة التي طفر بها، فإن أقصاه الوجادة، وليس من الرواية في شيء، وإنما يصلح مؤيداً، انتهى (2). وفي بعض ما ذكره تأمل يأتي وجهه. وكيف كان فليس في المقام إجماع ولا شهرة، ولو ادعاها أحد فهي غير نافعة، فإن المستند هي القرائن التي ذكرها، وضعفها المنكرون. (1)

شرح الشرايع: مخطوط. (2) شرح مقدمات الحقائق: مخطوط. (*)